

ما الذي يجعل برامج التمكين الاقتصادي ناجحة؟ أدلة تجريبية من ملاوي

فرانثيسكو بورشي وكريستوف ستروبات، المعهد الألماني للتنمية

ويكشف التحليل التجريبي أن للمشروع أثرا إيجابية كبيرة، لا سيما على محو الأمية المالية، والمدخرات، والقروض، والثروة الحيوانية، والإنتاج الزراعي، والقدرة على التكيف مع الجفاف. وترجع الآثار المترتبة على النتائج الثلاث الأولى بالكامل إلى التدريب المالي والتدريب على الأعمال التجارية. وأدى التدريب بصفة خاصة إلى إنشاء مجموعات ادخار لم يكن للمستفيدين من المشروع إمكانية الوصول إليها من قبل. وقد مكن المبلغ الذي صرف لمرءة واحدة للمستفيدين من تجميع الماشية وبناء القدرة على مواجهة الجفاف - وتم قياس ذلك بحساب عدد الأشهر اللازمة للتعافي منه - في حين ساهم الجمع بين التدريب والمبلغ الذي صرف لمرءة واحدة في تحسين الإنتاج الزراعي. وبصورة أعم، زاد التدريب بدرجة كبيرة من الاستخدام الإنتاجي للمبلغ المحول ودعم الإدماج المالي للمستفيدين من المشروع. ويدعم هذا الاستنتاج نتائج تحليل نوعي، سبق إجراؤه مع 30 أسرة مستفيدة (بورشي وستروبات وبيزل 2017).

وفيما يتعلق بالهدفين الثاني والثالث، لم يجد الباحثان أي اختلافات في آثار المشروع على الأسر المعيشية التي تستوفي جميع المعايير التي يتعين تعريفها بأنها "مقيدة من ناحية دخول سوق العمل" وعلى تلك التي لا تستوفيها. ويكشف التحليل المتعمق أن وجود الوكيل يفسر هذه النتيجة: فالأسر المعيشية التي تعاني أساسا من قيود العمل هي التي استفادت من هذا الخيار. وهذا يدل على أن الوكلاء يمكن أن يكونوا جزءا هاما من برامج التمكين الاقتصادي الأكثر شمولاً وأن الأسر المعيشية المقيدة من ناحية دخول سوق العمل يمكن أن تستفيد بالفعل من هذه البرامج. ولذلك، فإن هذه النتائج تلقي بعض الشك على الرأي الشائع القائل بأن الأسر المعيشية الفقيرة التي تواجه عقبات قوية من ناحية دخول سوق العمل ستحتاج دائما إلى الاعتماد على المساعدة الاجتماعية.

وعموما، تشير الأدلة المستقاة من هذا المشروع إلى أن التدريب المصمم خصيصا بالاقتران مع صرف مبلغ يصرف لمرءة واحدة ومشاركة وكيل يمكن أن يؤدي إلى نتائج ناجحة في مشاريع التمكين الاقتصادي. والنتائج بالنسبة للمجموعة التي تتلقى جميع مكونات المشروع مماثلة لنتائج برامج التخرج والمشاريع المتكاملة المماثلة التي تم تقييمها بعد سنة أو سنتين. وفي حين أن الآثار على المدخرات - على الرغم من كونها كبيرة جدا - تبدو أصغر قليلا من الآثار في برامج التخرج وفي مشروعين مماثلين في كينيا وأوغندا، فإن الآثار على الثروة الحيوانية واستهلاك الأسر المعيشية ومقياس الفقر القائم على الاستهلاك كانت أكبر. وللتحقق مما إذا كانت التحسينات التي حققها المشروع التجريبي للتمكين الاقتصادي في تينجيت ستضمن خروج المستفيدين من دائرة الفقر وكم عدد هؤلاء المستفيدين فإننا بحاجة إلى تقييمات أثر على المدى الطويل.

المراجع:

Beierl, S., F. Burchi, and C. Strupat. 2017. "Economic Empowerment Pilot Project in Malawi: Qualitative Survey Report." DIE Discussion Paper 15/2017. Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik.
Burchi, F., and C. Strupat. 2018. "Unbundling the Impacts of Economic Empowerment Programmes: Evidence from Malawi." DIE Discussion Paper 32/2018. Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik.

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين انتشاراً واسعاً لمخططات الحماية الاجتماعية في عدة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشير الأدلة التجريبية الحديثة إلى فعالية هذه السياسات - ولا سيما التحويلات النقدية - في تحسين قدرة المستفيدين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع ذلك، يبدو أن التحويلات النقدية وحدها لا تحل من الفقر بطريقة مستدامة، وهذا عادة لا يكون هدفاً الصريح. وقد لا يتمكن المستفيدون من التحويلات النقدية من الخروج من دائرة الفقر بوسائلهم الخاصة؛ ولذلك، فإنهم مازالوا يعتمدون على المساعدة الاجتماعية.

ولهذا السبب، كانت هناك محاولات قليلة لبناء تدخلات متكاملة متعددة القطاعات، مثل مخطط التخرج الذي نفذته لجنة المساعدة في إعادة التأهيل في بنغلاديش المعروفة باسمها المختصر "براك"، والتي تكررت تجربتها بعد ذلك في بعض البلدان الأفريقية. وتشمل هذه البرامج عادة تحويلات نقدية لأغراض الاستهلاك، وتحويلات الأصول (أو منحة لمرءة واحدة)، وأشكال مختلفة من التدريب والإرشاد والتعبئة المجتمعية من أجل الاندماج الاجتماعي. وتسلط الدراسات التجريبية الضوء على آثار تلك البرامج الإيجابية على عدة نتائج؛ ومع ذلك، فإن حجم الآثار ليس كبيراً على الرغم من ارتفاع التكاليف. وعلاوة على ذلك، تركز الدراسات المتاحة على آثار مجموعة التدابير الشاملة؛ ونحن لا نعرف أي من المكونات المختلفة قد يحدث الفرق. ولذلك هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة التجريبية في هذا الصدد.

وفي ظل هذه الخلفية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، بالتعاون مع حكومة ملاوي والشركاء المحليين، بتصميم وتنفيذ المشروع التجريبي للتمكين الاقتصادي في تينجيت. و يستهدف ذلك المشروع الأسر المعيشية الفقيرة فقراً مدقعاً والمقيدة من ناحية دخول سوق العمل والتي تستفيد بالفعل من برامج التحويلات النقدية الاجتماعية في جميع أنحاء البلد. و صمم المشروع كمجموعة تجارب منضبطة معشاة ويوفر المشروع لمجموعات قروية مختلفة: (أ) تحويل مبلغ لمرءة واحدة (70 دولاراً)؛ (ب) التدريب المالي والتجاري؛ (ج) كل من تحويل مبلغ لمرءة واحدة والتدريب. وكان الهدف من التدريب أيضاً تشجيع المستفيدين على إنشاء مجموعات ادخار. وعلاوة على ذلك، سُمح للمستفيدين من المشروع بتعيين وكيل - أي شخص يضطلع بأنشطة تتصل بالمشروع نيابة عنهم. واعتُبر ذلك ذا أهمية خاصة للأسر المعيشية المستفيدة التي تواجه عقبات كبيرة في دخول سوق العمل. والهدف من المشروع هو وضع المستفيدين على "مسار التخرج"، أي تزويدهم بالموارد اللازمة لتحسين رفاههم وإرساء الأساس للإفلات من براثن الفقر على المدى الطويل.

وتقدم دراسة حديثة أجراها معهد التنمية الألماني دليلاً على آثار المشروع التجريبية للتمكين الاقتصادي في تينجيت بعد حوالي عام من التنفيذ (بورشي وستروبات 2018). وتجب تلك الدراسة على ثلاثة أسئلة رئيسية: (1) ما هي آثار المشروع ككل ولكل عنصر من عناصر المشروع الثلاثة على النتائج المختلفة؟ (2) هل تختلف آثار المشاريع بين الأسر المعيشية المقيدة من ناحية دخول سوق العمل والأسر غير المقيدة، استناداً إلى تعريف المشروع؟ (3) هل خيار الوكيل مفيد؟ للإجابة على هذه الأسئلة، استخدم الباحثون تصميماً تجريبياً واستطلعوا آراء حوالي 800 أسرة، تضم مجموعات العلاج المختلفة ومجموعات المراقبة، قبل وبعد تنفيذ المشروع التجريبي للتمكين الاقتصادي في تينجيت.